

المجلس التنفيذي

الدورة السابعة والخمسون بعد المائة

EB157/7

البند ٦-٢ من جدول الأعمال المؤقت

٩ أيار/ مايو ٢٠٢٥

إصلاح الحوكمة

مقترحات بشأن تحسين فعالية الأجهزة الرئاسية

تقرير من المدير العام

١- أظهرت الدورة السادسة والخمسون بعد المائة للمجلس التنفيذي مرة أخرى التحدي الذي تواجهه الأجهزة الرئاسية للمنظمة بسبب كثافة جدول الأعمال، وكثرة القرارات والمقررات الإجرائية، والنظام الحالي للنظر في تقرير تكاليف هذه القرارات والمقررات الإجرائية. وفي أعقاب مناقشة إصلاح الحوكمة في تلك الدورة،^١ أضيف هذا البند إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الحالية للمجلس. وهذا التقرير، الذي يركز على إدارة جداول الأعمال والقرارات وتقدير التكاليف، يكمل العمل المتعلق بإصلاح الحوكمة الذي تقوده الدول الأعضاء، وحرر بالتشاور مع القادة المشاركين.

٢- ولا يزال تقييم التحديات التي تواجهها حوكمة المنظمة على النحو المبين في الفقرة ٢ من الوثيقة م٢٣/١٥٤ إضافة ١ صالحاً.٢ فقد اعتمد المجلس في دورته السادسة والخمسين بعد المائة، بعد مشاورات مكثفة، المقرر الإجرائي م١٥٦(١٣) الذي طلب فيه النظر في الآثار المالية المترتبة على جميع القرارات والأولويات، بما في ذلك تلك التي أوصى بها المجلس في دورته السادسة والخمسين بعد المائة، لكي تعتمد عليها جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون.

٣- وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال إصلاح الحوكمة، لا تزال هناك تحديات ومواضع شكوى مهمة، بما في ذلك عبء العمل غير القابل للاستدامة الذي يضطلع به مندوبو الدول الأعضاء والأمانة، وعدد بنود جدول الأعمال والقرارات والمقررات الإجرائية التي يتعين تناولها، وتزايد طول فساد القرارات والمقررات الإجرائية، والأهمية الاستراتيجية للقرارات والمقررات الإجرائية، والاتجاه إلى توزيع نشاط المنظمة على نطاق واسع للغاية، لا سيما في ظل حالة النقشف الحالية.

١ الوثيقتان م٢٩/١٥٦ وم٢٩/١٥٦ إضافة ١. انظر أيضاً المحاضر الموجزة للدورة السادسة والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي، الجلسة الثانية، الفرع ٤ (بالإنكليزية).

٢ أحاط المجلس بها علماً: انظر الوثيقة م٢٠٢٤/١٥٤/سجلات/٢، المحاضر الموجزة للدورة الرابعة والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي، الجلسة الرابعة (بالإنكليزية).

٤- وقد أحرز بعض التقدم في التصدي لهذه التحديات، ولا سيما ما يلي: يجري إنفاذ الالتزام الصارم بالحدود القصوى لعدد الكلمات في الوثائق. وانطوى إعداد برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨ على عملية تشاور مع الدول الأعضاء أكثر شمولاً من أي وقت مضى. ولا يزال يجري تنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات. بيد أنه يتعين إدخال المزيد من التعديلات لمعالجة جداول أعمال الأجهزة الرئاسية المحملة بعدد مفرط من البنود. وتتمثل العناصر الرئيسية التي يتعين النظر فيها في إدارة جداول الأعمال والولايات، والقرارات والمقررات الإجرائية، والوقت، فضلاً عن الآثار البرمجية والمالية المترتبة على القرارات والمقررات الإجرائية. وترد بعض الخيارات لمعالجة هذه العناصر في الفقرات التالية.

إدارة جدول الأعمال والولاية

٥- يتعين الاعتراف بالقوى والحوافز التي تؤدي إلى إثقال جداول أعمال الأجهزة الرئاسية بالبنود. وينبغي أن تعكس بنود جدول الأعمال والقرارات الأولويات التنظيمية والصحية العالمية، على أن تستخدمها أيضاً الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول والإدارات التقنية التابعة للأمانة بغرض الإظهار وتعبئة الموارد لكل بند تقني معين. وسيزداد خفض هذه الحوافز واقعية إذا توفرت إمكانات أخرى لتوفير هذا الإظهار. واعتباراً من عام ٢٠٢٥، أعيد العمل بالأحداث الجانبية المنظمة أثناء جمعية الصحة والتي سبق تعليقها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والإنشاءات في قصر الأمم، مما أتاح أمام الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول والأمانة إمكانية تسليط الضوء على مواضيع محددة وإبرازها.

٦- ويمكن الارتقاء ببنود جدول الأعمال إلى مستوى أعلى كبنود شاملة من جدول الأعمال مثل التغطية الصحية الشاملة، وعمل المنظمة في مجال الطوارئ الصحية، والأمراض غير السارية، والأمراض السارية. ويمكن أن يركز النقاش بشأن هذه البنود على بعض الجوانب كل عام. ويمكن للمجلس التنفيذي أن يطلب استعراضاً منتظماً لجميع متطلبات الإبلاغ المتأخرة مع اقتراح الارتقاء بمستوى بعض الولايات بحيث تدرج ضمن هذا البند الأوسع نطاقاً، أو ضم عدة ولايات في ولاية واحدة، أو إلغاء ولايات أخرى، أو تحديد حيز زمني إضافي لولايات أخرى. ويمكن أن ينظر هذا الاستعراض أيضاً في معدل تواتر بنود جدول الأعمال المتكررة بانتظام، ويمكنه ألا ينظر في بعضها كل عام. وقاعدة البيانات الجديدة للقرارات والمقررات الإجرائية، التي يمكن البحث فيها، ستساعد الدول الأعضاء والأمانة على إدارة تلك الولايات. وربما تعين أيضاً اتباع نهج جديد إزاء التقارير المرحلية، لأن نظر جمعية الصحة فيها يزيد من إثقال جدول الأعمال بالبنود. والمادة ٦٢ من دستور منظمة الصحة العالمية تنص على ما يلي: "تقدم كل دولة عضو سنوياً تقريراً عما اتخذته من إجراءات فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمتها إليها المنظمة، وفيما يتعلق بالاتفاقيات والاتفاقات والأنظمة." وقد كانت البيانات الشفوية تُفسر حتى الآن بأنها تقارير مقدمة من الدول الأعضاء. وناقش المجلس التنفيذي هذه الولاية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ دون إجراء تعديل إضافي. ويمكن أن تتيح الإمكانات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات فرصة جديدة لمعالجة هذا المطلب بطريقة حديثة.

إدارة القرارات والمقررات الإجرائية

٧- لا توجد حالياً ولاية لإجراء استعراض جماعي لمدى ملاءمة الاقتراحات المتعلقة بالقرارات والمقررات الإجرائية وتوقيتها بل وربما أوجه التآزر بينها. ويجب الحفاظ على حق الدول الأعضاء في اقتراح القرارات والمقررات الإجرائية، ولكن يمكن أن يكون هناك استعراض مماثل للاستعراض الذي يجريه أعضاء مكتب المجلس بشأن بنود جدول الأعمال الإضافية المقترحة التي تتضمن اقتراحاً ينظر فيه المجلس التنفيذي أو آلية أخرى بغية السماح للدول الأعضاء بالموافقة بشكل جماعي على القرارات والمقررات الإجرائية المقترحة التي ينبغي النظر فيها. ويمكن أيضاً تحديد مجموعة من

٣ انظر الوثيقتين م٢/١٣٢/٥ وإضافة ١ و م٢/١٣٢/٢٠١٣/سجلات/٢، المحاضر الموجزة للدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي، الجلستين الخامسة والسادسة (الفرع ١) (بالإنكليزية).

٤ انظر الوثيقتين م٢/١٣٤/٧ و م٢/١٣٤/٢٠١٤/سجلات/٢، المحاضر الموجزة للدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي، الجلسة الخامسة (بالإنكليزية).

المعايير، أو طول محدد أو حد أقصى لعدد القرارات والمقررات الإجرائية الجديدة في كل دورة. ويمكن التمييز بين مختلف فئات القرارات والمقررات الإجرائية (على سبيل المثال، الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء فقط، أو إبراز موضوع ما، أو توجيه عمل الأمانة أو التكليف به). وبالمثل، يمكن للتأثير البرمجي والمالي للولايات الجديدة المقترحة لعمل الأمانة ومتطلبات الإبلاغ في المستقبل أن يخضع لاستعراض لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

٨- وقد اختُبر جدول زمني لتقديم القرارات والمقررات الإجرائية أثناء الدورات الأخيرة لاجتماعات الأجهزة الرئاسية، وفقاً للفقرة (٢)(ب) من المقرر الإجرائي م١٥٣ (٢) (٢٠٢٣). ولا توجد الآن ولاية لاستمرار الجدول الزمني المتفق عليه حالياً. وقد يرغب المجلس في تمديد الجداول الزمنية الحالية لمدة عام أو تعديلها من أجل تجريب بعض التغييرات من أجل الدورة التالية.

إدارة الوقت

٩- كانت الاجتماعات الأخيرة للأجهزة الرئاسية، وبخاصة جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعون المعقودة في أيار/ مايو ٢٠٢٤، مثقلة بجلسات ليلية متعددة، مما أدى إلى تكاليف إضافية كبيرة وضغوط على جميع المشاركين فيها. وعلى الرغم من أن جمعيات الصحة في السنوات الأولى من تاريخ المنظمة كانت تستغرق ما بين أسبوعين و٣ أسابيع، فقد أصبحت تستغرق في السنوات العشرين الماضية ثمانية أيام عند النظر في الميزانية البرمجية المقترحة وخمسة أو ستة أيام في السنوات التي لا تُنظر فيها الميزانية. ويبدو أن التمييز في طول المدة على أساس النظر في الميزانية لم يعد له ما يبرره. ولتفادي تكرار الجلسات الليلية، يمكن أن تُحدد لدورات المجلس التنفيذي وجمعية الصحة مدة واحدة تتألف من ثمانية أيام عمل من يوم الاثنين إلى يوم الثلاثاء من الأسبوع التالي. ويمكن النظر في أشكال أخرى من المناقشات بدلاً من الإدلاء بسلاسل طويلة من البيانات. وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان يُنظر في بعض بنود جدول الأعمال عن طريق مائدة مستديرة وزارية تتيح للدول الأعضاء مشاركة واضحة وزخماً سياسياً بشأن القضايا الرئيسية وإجراء مناقشات تتسم بقدر أكبر من التفاعل، بدلاً من مجرد الإدلاء ببيانات معدة مسبقاً. ويمكن لهذا الإجراء أيضاً أن يحد من الميل إلى تكرار البيانات التي يدلى بها أثناء دورة المجلس التنفيذي في جمعية الصحة العالمية. ويمكن أن تُدار أوقات أخذ الكلمة في جلسات الأجهزة الرئاسية إدارة تتسم بمزيد من الكفاءة والطابع الاستراتيجي.

إدارة الآثار البرمجية والمالية المترتبة على القرارات والمقررات الإجرائية

١٠- تتولى الأمانة تقديم تقديرات أولية لتكاليف القرارات والمقررات الإجرائية التي توضع صيغتها النهائية بعد تقديمها رسمياً إلى الأجهزة الرئاسية. وقد طلب المجلس أثناء دورته السادسة والخمسين بعد المائة إجراء استعراض مخصص لجميع تقديرات التكاليف^٥ مما أسفر عن إطالة أمد التفاوض. ويمكن استعراض منهجية تقدير التكاليف وتوقيتها. ويمكن تكليف لجنة البرنامج والميزانية والإدارة باستعراض جميع تقديرات التكاليف والولايات ومتطلبات الإبلاغ الواردة في القرارات و/ أو المقررات الإجرائية بصورة مشتركة، مما يسمح للدول الأعضاء مجتمعة بتقييم آثار العمل المقترح على الموارد، والتوصية بأن يقترح المجلس، عند الاقتضاء، تعديلات على القرارات و/ أو المقررات الإجرائية، بعد أن يأخذ في الاعتبار آثارها المالية أو يسمح بتجميع متطلبات الإبلاغ في إطار ولاية موجودة بالفعل على أساس الجدوى والمواءمة مع الميزانية البرمجية المعتمدة. وهذا الدور متوخى بالفعل في الفقرة ٥(أ) من اختصاصات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ولكن قد يلزم إدخال بعض التعديلات على المواعيد النهائية لتقديم القرارات والمقررات الإجرائية. ويمكن كذلك أن تواصل الأمانة استعراض إدارة الآثار المترتبة على القرارات والمقررات الإجرائية من حيث التكاليف بالتشاور مع الدول الأعضاء عن طريق إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء. ويمكن أيضاً أن يهيئ هذا المسار فرصة للتفكير - في إطار الإدارة القائمة على النتائج - في الغرض المتطور والقيمة المضافة لتقدير التكاليف في دعم صنع القرارات الاستراتيجية. ويمكن اقتراح نهج منقح لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة.

تكاليف الأجهزة الرئاسية وأعمالها التحضيرية

١١- في ظل الحالة المالية الراهنة، ينبغي أيضاً النظر في تكاليف تنظيم دورات الأجهزة الرئاسية. فبالنسبة للدورات التي ستعقد في أيار/ مايو ٢٠٢٥، خُفضت التكلفة المالية الإضافية التي تتكبدها الأمانة، بالإضافة إلى تكاليف الموظفين، من ٤,١ ملايين دولار أمريكي إلى ما يُقدر بـ ٢,٧ مليون دولار أمريكي من خلال زيادة تحفظ الإدارة، مما أدى إلى خفض عدد الجلسات الليلية والتدابير الإدارية الأخرى. كما جرى تشجيع أعضاء المجلس ولجانه الفرعية على عدم المطالبة باستحقاقاتهم المتعلقة ببدايات السفر والبدل اليومي، واتباع نصف أعضاء المجلس هذه الممارسة في الدورة السادسة والخمسين بعد المائة. وإذا كان المجلس يريد موازنة استحقاقات أعضاء المجلس ولجانه الفرعية مع الاستحقاقات عن حضور جمعية الصحة التي تغطي مندوباً واحداً لكل بلد من أقل البلدان نمواً، فسيتعين إعداد اقتراح رسمي لتقديمه إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة.

١٢- وتمثل دوائر اللغات جزءاً كبيراً من تكاليف التحضير لاجتماعات الأجهزة الرئاسية وتنظيمها. وتخضع دوائر اللغات التابعة للمنظمة حالياً لإصلاح وتحديث أساسيين بهدف الحفاظ على التزام المنظمة القوي بتعدد اللغات واحترام المساواة بين اللغات الرسمية،^٦ مع زيادة تحديث استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وتوفير التكاليف. وستتولى الأمانة إطلاع المجلس في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة على آخر المستجدات بشأن هذه التغييرات، بما في ذلك مسألة ما إذا كان من الممكن التوصية بتحديث السياسة العامة التي تكرر التأكيد على الالتزام بتعدد اللغات.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٣- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم أي تعليقات أو توصيات يراها مناسبة، ولا سيما فيما يتعلق بالأسئلة التالية.

- هل ينبغي أن تجري الأمانة استعراضاً أولياً للولايات المتعلقة بإدراج البنود على جداول الأعمال المقبلة بغية إعداد مقترح بكيفية دمجها أو المباشرة فيما بينها أو إلغائها؟
- هل ينبغي أن تتولى الدول الأعضاء استعراض الاقتراحات المتعلقة بالقرارات والمقررات الإجرائية المقبلة قبل إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن النص المقترح؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو أنسب جهاز رئاسي يقوم بهذا الاستعراض: المجلس التنفيذي نفسه، أم أعضاء مكتب المجلس التنفيذي، أم كيان آخر؟ وهل ينبغي اقتراح قائمة بالمعايير، وعملية لتقديم القرارات والمقررات الإجرائية الجديدة؟

= = =